وسطية الفكر النحوى
عند ابن مضاء القرطبى
(٥١٣- ٥٩٢هـ)

بقلم

الدكتورة / هناء إبراهيم محمد ميلاد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي كرمنا بأفصح بيان ، وخلد العربية بالقرآن والصلاة والسلام على الأنبياء والمرسلين وخاتمهم حبيبنا محمد الأمين وفقنا الله ومن قرأ للرشاد والهدى وجنبنا سبل الغواية والردى .

أما بعد :-

فهذا بحث في وسطية الفكر عند ابن مضاء القرطبي (٥١٣ – ٥٩٢هـ) صاحب كتاب « الرد على النحاة » الذي هو من أشهر الكتب التي لها شأن ظاهر مرموق في الدراسات اللغوية ، عرض فيه ابن مضاء منهجا وسطا وعد فيه الدارسين بحذف ما يستغنى النحو عنه، ولما جبل الله ﷻ الأنفس الشريفة على المنافسة في العلم وطلب الرتب العلى فيه اختار ابن مضاء لنفسه مسلك الرواد الذين يخلصون صناعة النحو مما توعرت به مسالكها .

يقول:-

« وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ؛ فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حجتها ....

على أنها إذا أُخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرد عن المحاكاة والتخيل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون » [١] .

(١) مقدمه الرد على النحاة صـ٦٤ بتحقيق الدكتور محمد البنا .

وسواء أكان هذا الفكر الوسطي الذي ذكره في النص السالف الذكر هو مبدعه أو مقتبسه أو مطوِّر فيه فمنذ أن طُبع كتابه توافد عليه الباحثون بين مؤيدين ومعارضين ومنذ أن قرأت هذا الفكر وما قامت عليه من دراسات ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأنا أجد في نفسي إلحاحاً إلى بحثه ودراسته من حيث روافده ومدى سبقه به وإلى أي مدى حقق منهجا جديداً وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مكوناً من :-

- **مقدمة** .
- **تمهيد : وفيه مبحثان :-**

المبحث الأول : فى معنى الوسطية.

المبحث الثانى : فى التعريف بابن مضاء – نسبه – مؤلفاته - مكانته العلمية .

ويتلو هذا التمهيد ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول : روافد الفكر الوسطي عند ابن مضاء** .
- **الفصل الثاني : معالم الفكر الوسطي عند ابن مضاء** .
- **الفصل الثالث : ابن مضاء في ميزان النقد** .
- **الخاتمة : تشمل أهم نتائج البحث** .
- **الفهارس** .

تمهيد في مبحثين

المبحث الأول معنى الوسطية

وسط الشيء بفتح السين اسم لما بين طرفيه ، وبسكونها ظرف قال في لسان العرب :

« وسط الشئ ما بين ظرفيه ... فإذا سكنت السين من وسْط صار ظرفاً ...

وحكي عن ثعلب وسط الشئ بالفتح إذا كان مصمتا ، فإذا كان أجزاء مخلخلة فهو وسْط بالإسكان لا غير ...

وقال الجوهري :-

ويقال جلست وسْط القوم بالتسكين ، لأنه ظرف وجلست وسَطَ الدار بالتحريك لأنه اسم ...

وقال الشيخ أبو محمد بن بري رحمه الله هنا شرح مفيد قال :-

اعلم أن الوسط بالتحريك اسم لما بين طرفي الشئ وهو منه كقولك قبضت وسط الحبل وكسرت وسط الرمح وجلست وسط الدار ومنه المثل : يرتعى وسطا ويَرْبِض حَجْرَة ، أي يرتعي أوسط المرعي وخياره ما دام القوم في خير ، فإذا أصابهم شر اعتزلهم وربض حجرة ، أي ناحية منعزلا عنهم وجاء الوسط محركا أوسطه على وزان نقيضه في المعنى وهو الطرف لأن نقيض الشئ يتنزل منزلة نظيره في كثير من الأوزان نحو جوعان وشبعان وطويل وقصير .....

والوسط قد يأتي صفة وإن كان أصله أن يكون اسما من جهة أن أوسط الشئ أفضله وخياره كوسط المرعى خير من طرفيه وكوسط الدابة للركوب خير من طرفيها لتمكن الراكب ومنه الحديث (**خيار الأمور أوسطها**) [(١)] ومنه قوله تعالى :﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [(٢)] ، أي على شك فهو على طرف من دينه غير متوسط منه ولا متمكن ، فلما كان وسط الشئ أفضله وأعدله جاز أن يقع صفة ،

---

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للإمام الغزالى ٢٤٦/٦ ، شعب الإيمان للبيهقى حديث رقم ٦٦٠١ ، بلفظ خير الأمور أوسطها .

(٢) من الآية رقم (١١) من سورة الحج .

وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[١] ، أي عدلا فهذا تفسير الوسط وحقيقة معناه....

وقال ابن الأثير في حديث رسول الله ﷺ خير الأمور أوساطها قال : كل خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير ، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور ، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم وتجنبه بالتعري منه والبعد منه ، فكلما ازداد منه بعداً ازداد منه تقرباً ، وأبعد الجهات والمقادير والمعاني من كل طرفين وسطها وهو غاية البعد منها فإذا كان في الوسط فقد بعد عن الأطراف المذمومة بقدر الإمكان [٢] .

وقال الراغب الأصفهاني :-

الوسط يقال فيما له طرفان مذمومان يقال : هذا أوسطهم حسبا – إذا كان في واسطة قومه وأرفعهم محلا – وكالجود الذي بين البخل والسرف ، فيستعمل استعمال القصد المصون عن الإفراط والتفريط فيمدح به نحو السواء والعدل والنصفة [٣] .

والوسيطة : مصدر صناعي [٤] من وسط ، والمصدر الصناعي يدل على حقيقة الشئ مع الدلالة على ما يحيط به من الهيئات والأحوال ، فالوسطية في حقيقتها ما بين طرفي الشئ مع الدلالة على خصائصها من كونها محمودة تبعد بين طرفين مذمومين وما يلاحظ فيها من معنى الاعتدال .

---

(١) من الآية رقم (١٤٣) من سورة البقرة .

(٢) لسان العرب مادة (و س ط) بتصرف .

(٣) المفردات في غريب ألفاظ القرآن مادة (و س ط) .

(٤) أجاز مجمع اللغة العربية صياغة المصدر الصناعي في مجلته جـ١ صـ٣٥ ونص قراره « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء » .

المبحث الثانى
التعريف بابن مضـــاء

أولاً : **نسبه** :

من هو ابن مضاء ؟

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي .

قال ابن الزبير : أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء ، أخذ عن ابن الرَّمَّاك كتاب سيبويه تفهما ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى ، وكان له تقدم في علم العربية ، واعتناء وآراء فيها ومذاهب مخالفة لأهلها .

روى عن عبد الحق عطية ، والقاضي عياض وخلائق وعنه ابن حَوْط الله وأبو الحسن الغافقي ، ووِّلِي قضاء قاس وغيرها ، فأحسن السيرة وعدل فعظم قدره وصار رِحْلة في الرواية وعمدة في الدراية ولد بقرطبة سنة ٥١٣هـ ومات بأشبيلية سابع عشر في جمادي الأولى ، وقيل ثاني عشر جمادي الآخرة سنة ٥٩٢هـ .

ثانياً : **مؤلفاته** :-

لم يصل إلينا من مصنفات ابن مضاء إلا كتابه (الرد على النحاة) ، ولكن كتب التراجم تثبت له ثلاثة مؤلفات هي :-

١- الرد على النحاة : وقد اختلفت تسميته بين صاحب البغية [١] وصاحب كشف الظنون [٢] إذ أورده الأول باسم الرد على النحويين ، بينما أورده الثاني باسم الرد على النحاة ، ويرجح الدكتور محمد عيد الثانية فيقول :-

(١) بغية الوعاة جـ١ صـ٣٢٣ .

(٢) كشف الظنون جـ١ صـ٦٣٢ .

« وينبغي التنبيه إلى أن كلتا الكلمتين (النحاة) و (النحويين) صحيحة من الناحية اللغوية ، فليس الترجيح لتحقيق الصحة في إحداهما وإن اختلفت صفة الجمع بين التكسير والمذكر السالم ، ولكن هذا الترجيح تعيين الاسم كما أطلقه عليه صاحبه ، والأقرب للصواب أن اسم الكتاب (الرد على النحاة) لا (الرد على النحويين) » [١] .

٢- المشرق في النحو : بينما يذكر الدكتور شوقي ضيف أن هذا الكتاب ألفه ابن مضاء ضد نحاة المشرق وذلك باعتبار ما شكل به حرف الميم من كلمة مشرق إذ جعله بالفتح ليدل على جهة الشرق وعلق عليه بقوله :

« وأكبر الظن أن ذلك الكتاب ألف ضد المشرق » [٢] ، فإن الدكتور محمد عيد يرى أن الميم تشكل بالضم مما يغير المسألة رأسا على عقب إذ تتغير به المادة المظنونة في الكتاب حيث لم يصل إلينا ، فيري الدكتور محمد عيد أنها كانت تطبيقا لما جاء في كتابه (الرد على النحاة) .

وقد اعتمد في ذلك على أمرين :-

الأول : إنه يذكر في بعض كتب التراجم باسم (المشرق في إصلاح المنطق) ثم يذيل بعبارة (وهو لباب كتاب سيبويه) وكتاب سيبويه ليس في أصول النحو ، فقد كان أول مؤلف نحوي باقٍ للآن ، وقد اتبع طريقة صحية إلى حد كبير في البعد عن التعقيد والمنطق اللذين فني بهما النحو فيما بعد ، فلعل المقصود من هذه العبارة أن ابن مضاء قد أفاد من كتاب سيبويه – بصورته السابقة – في كتابه « المشرق » واقتبس منه عرض النصوص اللغوية وتناولها .

(١) أصول النحو العربي صـ٤٠ وقد استدل الأستاذ الدكتور بدليلين لهذا التصويب .
(٢) الرد على النحاة تحقيق د / شوقي ضيف صـ٢٠ .

الثاني : ما ذكره في باب التنازع والاشتغال « فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو .

قلت : أوُرد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها » .

ويبدو أن المقصود بمؤلفه الذي يشتمل على أبواب النحو كلها هو ذلك الكتاب – المشرق – وأنه كان تطبيقا للأصول التي في كتابه (الرد على النحاة).

ثم يسترسل الأستاذ الدكتور قائلاً :-

وبالرجوع إلى بعض المصادر التي حملت أخبار ابن مضاء وكتبه لا يمكن القطع بصورة محددة لشكل الكلمة ، لكن المرجح أن شكل هذه الكلمة بضم الميم (المُشرق في النحو) بمعنى المضئ الصافي الخالي من التعقيدات والجدل....

ويؤيد ذلك الآتي :-

أ- السيوطي والخوانساري فيما نقله عنه ذكر أنه ألف كتبا منها (المشرق في النحو) دون تعليق وهو بهذا الاعتبار لا يرجح إحدى الكفتين .

ب- قال ابن فرحون « وقد ألف فيما كان يعتقده فيها (العربية) كتابه المشرق المذكور » وعبارته (فيما كان يعتقده منها) تشير إلى عمل إيجابي تطبيقي على ما يعتقده لا عمل ضدي للدفع والصراع كما يرى المحقق [1] .

أورد صاحب كشف الظنون الكتاب قائلاً (المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيبويه) ولا أدري من أين نقل اسم الكتاب أو التعليق عليه !!

(١) يعني شوقي ضيف .

ولكن إصلاح المنطق يتحقق بكتاب فيه قواعد صافية من المماحكات والجدل لا بكتاب للضديات والجدل مع الآخرين ووجهة النظر السابقة عن شكل عنوان الكتاب وعن موضوعه وإن كانت غير يقينية لكن أدلتها من كلام ابن مضاء في كتابه ومن كلام من تحدثوا عنه تكاد تقطع بها [١] .

٣- تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان :-

والذي يغلب على الظن أنه كتاب في العربية أيضاً كما يؤيد ذلك ما ورد في كتب التراجم حيث يقول صاحب الديباج المذهب :

« وقد صنف فيما كان يعتقده منها [٢] كتابه المشرق المذكور وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان ، وقد ناقضه في هذا التأليف « أبو الحسن محمد بن خروف » ورد عليه بكتاب سماه « تنزيه أئمة النحو عما لا يليق بهم من الخطأ والسهو » [٣] ، وابن خروف كان من علماء النحو .

ويذكر الدكتور محمد عيد أن مذهب ابن مضاء الظاهري إذا انضم إلى اسم الكتاب يسبق إلى الظن أنه ألفه في نصوص القرآن تنزيها لها عن التأويل والتكليف كما صنع الإمام ابن حزم في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » وابن حزم من رؤس الظاهرية .

إلا أنه بعد ذلك أورد نص ابن فرحون السابق مستدلا منه بدليلين لكون الكتاب كان في العربية :

أولهما :-

قول ابن فرحون إنه صنف هذا الكتاب فيما كان يعتقده من أحكام العربية .

---

(١) أصول النحو العربي صـ٤١ ، ٤٢ .

(٢) الضمير لأحكام العربية .

(٣) الديباج المذهب صـ٤٨ .

والثاني :-

أن ابن خروف الذي عارضه من علماء النحو [١] .

هذه مؤلفات ابن مضاء التي ذكرتها كتب التراجم ولم يصل إلينا منها سوى كتابة (الرد على النحاة) وكفاه هذا إذا تمثل فيه منهجه تمثلاً كاملاً واتضحت فيه ثورته على مناهج التفكير .

ثالثاً : مكانته بين النحاة :-

كان حظ ابن مضاء من المكانة العلمية والشهرة راجحاً في الدراسة اللغوية الحديثة إذا ما قيس مع شهرته بين معاصريه ، والذي نقصده من الشهرة هنا شهرته كرائد لغوي وإلا فقد ذكر صاحب الديباج المذهب أنه كان مقرئا مجوداً ، ومحدثاً مكثراً قديم السماع واسع الرواية ضابطاً ماهراً في كثير من علوم الأوائل [٢] .

ويقول السيوطي :-

« وقال ابن عبد الملك كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً ، قديم السماع واسع الرواية ، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة ، ثاقب الذهن، متوقد الذكاء ، شاعراً بارعاً ، كاتباً » [٣] .

أما في الدراسة اللغوية الحديثة فيقول عنه أحمد أمين :

« إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فإن اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهاداً مطلقاً ، فقد

---

(١) أصول النحو العربي صـ٤٢ ، ٤٣ بتصرف .

(٢) الديباج المذهب صـ٤٨ .

(٣) بغية الوعاة جـ١ صـ٣٢٣ .

وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوي الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه إنما الذي خرج واجتهد اجتهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي» (١) .

ويقول الدكتور محمد عيد :-

« والإمام « ابن مضاء » أحد هؤلاء الرجال الذين كانت حياتهم ظاهرة لغوية فريدة لا تتكرر كثيراً ، وإذا كان لم يجد الإنصاف من معاصريه فإن الدراسات اللغوية الحديثة تحتفي به وبآرائه وتجعل منه أحد المعالم الهادية في طريق التطور اللغوي » (٢) .

ويقول الدكتور محمد البنا :-

« لقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر (٣) ومن الأساتذة البارزين في عصر الموحدين » (٤) .

وقد تساءل الدكتور/ محمد عيد عن سبب إغفال كثير من الباحثين ابن مضاء واجتهاده بحيث لم ينل من التقدير ما يستحقه مجتهد مثله فلم تكتب عنه إلا أجزاء متناثرة في كتب التراجم مع أن تلك الكتب قد خصصت كثيراً من الصحائف لنحاة لا يرقي – بأي حال – محصولهم الابتكاري إلى مرتبته ؟

أجاب الدكتور عن هذا التساؤل بأمرين :-

الأول : أنه ربما كانت الفكرة القائلة أن الناس أصدقاء المألوف وأعداء الجديد صادقة في هذا المقام خصوصاً في ذلك العصر – عصر الموحدين – الذي كان كثير من فقهائه موتورين من ابن مضاء (٥) وأمراء الموحدين .

---

(١) ظهر الإسلام جـ٣ صـ٩٥ .

(٢) أصول النحو العربي صـ٣٧ .

(٣) يعني عصر المرابطين حيث شهد عصرين من عصور الأندلس وهما عصر المرابطين (٤٩٣ – ٥٤١هـ) وعصر الموحدين (٥٤١ – ٦٦٨ هـ) .

(٤) مقدمة الرد على النحاة صـ٧ .

(٥) لثورته مع الموحدين على أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة حيث كان ظاهري المذهب المدارس النحوية صـ٣٠٤ .

الثـاني : ضياع كتبه في نكبات المرية [١] بأعداء الفكر من الغزاة وقد استدل الأستاذ الدكتور على ذلك بعبارة ابن فرحون « وأصيب بفقد سمعته عند استيلاء الروم – دمرهم الله – على المرية » [٢] .

❁❁❁

(١) المرية مرفأ في أسبانيا على البحر المتوسط كانت قديماً إحدى مدن مملكة غرناطة استولى عليها الروم في عهد الموحدين وكان الروم يدمرون المخطوطات العربية التي يجدونها فيما كانوا يستولون عليه من مدن الأندلس .

(٢) الديباج المذهب صـ٤٨ .

الفصل الأول
روافد الفكر الوسطى عند ابن مضاء

مما يجب أن نضعه في الاعتبار أن ابن مضاء من أبناء القرن السادس (٥١٣ – ٥٩٢ هـ) ذلك القرن الذي يماثل القرن الرابع الهجري في المشرق ، أي الذي وصل فيه النحو إلى مستوى النضج وذلك بعد أن نقل كتاب سيبويه إلى قرطبة على يد محمد بن موسى الذي رحل إلى مصر ليلتقي بأبي جعفر الدينوري ويأخذ عنه كتاب سيبويه ثم يعود إلى قرطبة ويدرسه لطلابه ، وكذا فعل محمد بن يحيى المهلبي الذي التقى بأبي جعفر النحاس في مصر وأخذ عنه كتاب سيبويه أيضاً ليعود إلى بلاده يدرسه لطلابه ويشرح لهم غوامضه[١] أما الفكر الوسطى عند ابن مضاء فقد كان نابعاً من عدة روافد .

أولها مذهبه الظاهري [٢] :-

كان ابن مضاء ظاهري المذهب مما كان له الأثر الأكبر في حملته على التقديرات والتأويلات ودعوته إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث وغيرها مما سنوضحه في موضعه من البحث .

---

(١) تاريخ النحو العربي منذ نشأته للآن صـ١٠١ .

(٢) المذهب الظاهري ينسب إلى داود بن على الأصفهاني ت ٢٧٠هـ الذي ظهر ببغداد بعد ما وجد أن المسائل الفقهية قد تعقدت بعد أن فرضت المذاهب الفقهية الأربعة سلطانها على عقول الناس وقلوبهم فنادي بالرجوع في ذلك كله إلى أصوله الأولى (فأخذ بالكتاب والسنة) وألغى ما سوى ذلك من رأي وقياس ، ثم درج على طريقه ولده محمد ثم تتابعت بعدهما أئمة الظاهرية وقد وطد ابن حزم أركان هذا المذهب فيما بعد .
انظر : ابن حزم الأندلس ورسالته في المفاضلة بين الصحابة صـ٦١ .

يقول الدكتور شوقي ضيف :-

« وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي فولاه الموحدون قضاء « فاس » ثم ولوه قضاء الجماعة ، وكان طبيعياً أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية : المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة لما ملأوا به كتبهم من فروع ، بل لقد تحولوا بحملتهم إلى ما يشبه ثورة عنيفة فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب وحمل الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظاهري الذي يرفض القياس وما يتصل به من علل ويكتفي بالظاهر من القرآن والحديث ، وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في جملة على الفقه والفقهاء ، وإنما في جملة على النحو والنجاة من حوله ، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقي في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها »[١] .

ومن الجدير بالذكر إنه ليس معنى الظاهرية أن أهل هذا المذهب يأخذون بالسهل ويقفون عند الظاهر دون عمق وإلا لما كانت هناك وسطية في فكر ابن مضاء .

يقول الدكتور محمد عيد :-

« يؤخذ في الاعتبار ابتداء أنه ليس معنى كلمة (الظاهر) أن أصحاب المذهب قوم سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل ، ويقفون عند الظاهر دون عمق ولا اجتهاد بل معناه أنهم يجتهدون في النظر للنص ما وسعهم الاجتهاد على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك مما أطلقوا عليه اسم (الرأي والظن) فلا قياس ولا تأويل ولا تعليل ...

والخلاصة أن موقف الظاهري من النصوص يتخلص في أمرين :-

الأمر الأول :- أنه يرتبط بألفاظها و منطوقها .

---

(١) المدارس النحوية صـ٣٠٤- ٣٠٥ .

الأمر الثاني :- أنه يجتهد في فهمه لها واجتهاده في الفهم لا يخرج عن منطوق الألفاظ[١].

وهذا هو معنى الوسطية اجتهاد مع عدم الخروج عن منطوق الألفاظ ، فلم يكن فيه السطحية بل الاجتهاد ولم يكن فيه الغلو فيما وراء اللفظ بل احترام النص والاجتهاد الذي لا يخرج عن معاني ألفاظه وهذا هو مفهوم الوسطية .

الثانى :-

أما الرافد الثاني للوسطية عند ابن مضاء فكان نابعا من رغبته في تخليص النحو مما علق به وكان قد أفصح عن ذلك في تقديمه لكتابه حيث يقول:-

« وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها حتى قال الشاعر[٢] فيها :

ترنــوا بطــرف ســاحر فــاتر أضــعف مــن حجــة نحــوى

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول المجرد عن المحاكاة والتخيل ، كانت من أوضح العلوم برهانا ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما يقاربه من الظنون » [٣].

(١) أصول النحو العربي صـ٥١ .

(٢) هو أحمد بن فارس إمام اللغة معجم الأدباء ٨٧/٤ ، وفيات الأعيان ١٠٠/١.

(٣) الرد على النحاة صـ٦٤ .

وقد وعد ابن مضاء الباحثين بتقديم منهج قويم يحذف منه ما يستغني عنه النحوي أو ما اجمعوا على الخطأ فيه فيقول : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنها ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه» [١].

الثالث :-

اختياره مسلك الرواد وثورته على التقليد : اختار ابن مضاء لنفسه طريق الرواد حيث استشهد في تقديمه لكتابه بقول جرير :

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[٢]

يقول الدكتور محمد عيد :

« إنه يضع منذ البداية قضية رواد البحث المجتهدين مع بقية الأتباع والمقلدين ، أولئك يسلكون الطريق الوعرة المجهولة ليفرشوها بالضوء ويبنوا بها منار الهداية للسالكين وهؤلاء يقفون حيث وجدوا أنفسهم في المكان الذي وقف منه من قبلهم ...

وهو بذلك أيضاً يكشف لنا من البداية طريقه الذي اختاره في النحو من بين النحاة لقد اختار طريق الرواد المتمردين على التبعية المتحمسين لاكتشاف جديد مجهول ، وكأنما كان يسمع من وراء السنين صوت إمامه في المذهب الظاهري (داود بن على) إذ يقول « قبيح على من أعطى شمعة يستضيء بها

---

(١) الرد على النحاة صـ٦٩ .

(٢) ديوان جرير ٢٨٤ من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، الكتاب جـ١ صـ٢٥٤ ، العيني جـ٤ صـ٣٠٧ ، لسان العرب مادة (بـ ر ز) وابن يعيش جـ٢ صـ٣ ، والمنار جمع منارة وهى أعلام الطريق ، وبرزة أم عمر بن لجأ أو إحدى جداته والمعنى تنح عن سبيل الشرف والفخر ودعه لمن هو أجدر به منك فمن يعمره ويبني منارة وأعلامه وابرز بأمك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعة .

أن يطفئها ويمشي معتمدا على غيره » فقد استحالت تلك الشمعة في خيال ابن مضاء منارا يبنيه في طريق الحقيقة ، حيث يرسل شعاعه الوهاج للحيارى التائهين في فلسفات النحو الذهنية ومشاكله المعقدة » [١] .

❁❁❁

(١) أصول النحو العربي صـ٤٦ .

الفصل الثانى
معالم الفكر الوسطي
عند ابن مضاء

رسم ابن مضاء لنفسه الطريق منذ البداية طريقا بعيدا عن التبعية والتقليد طريق الرواد المبدعين .

أما الفكر الوسطي عند ابن مضاء أخذا فما قرره في كتابه الذي وصل إلينا فهو يتركز في ثلاث نقاط هي :-

١-دعوته إلى إلغاء العوامل .

٢-دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث .

٣-دعوته إلى إلغاء التمارين

وسوف أتناول بالبحث كلا منها بما يعين على القصد :

أولاً : دعوته إلي إلغاء العوامل :

زخرت كتب النحاة بالحديث عن العامل والمعمول والعمل فهي الأركان الثلاثة التي يقوم عليها علم النحو .

وسواء سلكت فكرة العامل طريقها إلى النحو العربي من النحو السرياني أم من المنطق الأرسطي خاصة إن العرب قد عرفوه في وقت مبكر وأعزموا به فإن المسلِّم به أن هذه الفكرة قد جلبت على النحو الكثير من التعسف والقوانين الذهنية التي رأي ابن مضاء أنها لا طائل من تحتها فدعا إلى إلغاء العوامل ذاهبا إلى أن العامل الحقيقي هو المتكلم مستشهدا على ذلك بقول ابن جني :

« وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » [١] .

(١) الخصائص جـ١ صـ١١١ .

وقد استدل ابن مضاء على ذلك بتقسيم الفاعل إلى فاعل بإرادة وفاعل بالطبع نافيا أن يكون (اللفظ) عاملا من هذه أو تلك فقال : فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة .

قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويُبِّرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[١] .

وقد أوضح ابن مضاء ما يترتب على جعل الألفاظ عوامل فقال : « فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها .

قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطة عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادَّعَاء النقصان لما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها ، لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك » [١] .

وابن مضاء ينوه بهذا الكلام عما جلبته فكرة العامل من قوانين لا يقف حظرها عنده إلى كونها تثقل على الباحثين أو ترهق الذهن بل تمتد إلى أكثر من ذلك فهي تحط كلام العرب من رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وتحملهم على ادعاء النقصان لما هو كامل وتحريف المعاني .

(١) الرد على النحاة صـ٧٠ .

موقف ابن مضاء من الحذف والتقدير :-

وقد استتبع رفضه لفكرة العامل رفضه ما تعلق بها من قوانين كالحذف والتقدير ولكنه لم يرفضها جملة بل قسم المحذوفات إلى ثلاثة أقسام [١] :-

القسم الأول منها :-

محذوف لا يتم الكلام إلا به ؛ حُذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيته يعطي الناس : زيدا أي أعط زيدا فتحذفه وهو مراد ، وإن ظهر تم الكلام به ، ومنه قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [٢] .

وهذا النوع من الحذف هو ما يعرف عند النحاة بالحذف الجائز ، وهذا النوع لم يرفضه ابن مضاء بل أقره بأن حذفه أبلغ وأوجز فقال :-

« والمحذوفات في كتاب الله – تعالى – لعلم المخاطبين كثيرة جدا وهي إذا ظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ » [٣] .

القسم الثاني :-

محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيا كقولك أزيدا ضربته ، ويعني به ابن مضاء الحذف الواجب الذي لا يغير مجرى الكلام ، وهذا النوع من الحذف كان مرفوضاً عنده حيث قال :-

« والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيا كقولك أزيدا ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيدا ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن « ضربت » من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم

---

(١) أثني عليها الدكتور محمد البنا حيث قال « من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة » الرد على النحاة صـ٢١ .

(٢) من الآية رقم (٣٠) من سورة النحل .

(٣) الرد على النحاة صـ٧١ .

يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ... » [١] .

القسم الثالث :-

مضمر إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ومثل له بموضعين :-

الأول : نحو يا عبد الله إذ ينصب المنادي عندهم بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا .

الثاني : لنصب الأفعال الواقعة بعد الفاء والواو بأن مضمرة مقدرين منها ومن الفعل مصدراً مع صرفهم ما قبل الفاء أو الواو من الأفعال إلى مصادرها من نحو ما تأتينا فتحدثنا وهذا النوع من التقدير أيضا كان مرفوضاً عنده من حيث كونه لا يعطي المعنى المطلوب حيث قال :-

« ألا ترى أنك إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا ، كان له معنيان :

أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ أي : إن الحديث لا يكون إلا مع الإيتان ، وإذا لم يكن الإيتان لم يكن الحديث .

والوجه الآخر : ما تأتينا محدثا أي : إنك تأتي ولا تحدث وهم يقدرون الوجهين جميعاً : ما يكون منك إتيان فحديث وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين » [١] .

ثم أخذ ابن مضاء يدلل على رفض هذا النوع بطريقة فلسفية بنفي الاحتمالين الموجودين ولا ثالث لهما .

الأول :-

أن تكون هذه المضمرات معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، وعلى هذا يلزم أن يكون الكلام ناقصاً وأن لا يتم إلا بها لأنها جزء منه[١]

(١) الرد على النحاة صـ٧٢ ،٧٣.

كما إننا نكون بذلك زدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي .

ثم بين أن هذا الأمر إن كان في كلام المتكلمين لا يتعلق به عقاب فهو كلام أحكم الحاكمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل فالقول بذلك حرام مستدلا بحديثه ﷺ « **من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ معقده من النار** » (٢) .

الثاني :-

أن تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإذا كانت كذلك فما الذي ينصب إذا ؟ وما الذي يضمر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال (٣) .

ويدخل في هذا النوع من العوامل المضمرات التي لا يجوز إظهارها متعلق الجار والمجرور إذا كان كونا عاما من نحو زيد في الدار حيث قال :-

« ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك » (٤) .

دعوته إلي إسقاط الضمائر في الصفات وفي الأفعال :-

---

(١) الفرق بين هذا القسم والقسم الأول الذي أجازه وجود الدليل في القسم الأول ، ولا دليل هنا .
(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه جـ١١صـ٦٧ .
(٣) الرد على النحاة صـ٧٣ بتصرف .
(٤) المرجع السابق صـ٧٩ .

وقد بدأ ابن مضاء عرض ذلك في كتابه بعرض ما يدعيه النحاة – على حد تعبيره – من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها وذلك إذا لم ترتفع بها أسماء ظاهرة نحو زيد ضاربٌ أبوه عمرا فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه ، وأخذ يوضح وجهة نظره في إسقاط هذه الضمائر بأن القول ببطلان العامل يبطل أن تكون ضارب رفعت الظاهر .

كما أن كلمة ضارب وضعت لتدل على معنيين الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح باسمه ، فإذا قلنا زيد ضاربٌ عمرا فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه وزيد يدل على اسمه فما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر كان فضلاً ؟!

قال :-

« فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا زيد ضاربٌ هو وبكر عمرا .

قيـــل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بضارب ، وفاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له و(بكر) معطوف على الضمير المقدر لا على هذا البارز فلو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن (بكرا) معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير . ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف – مع قلتها – أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على

هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغني عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته أو إثباته عي » (١) .

فهذا النص يوضح وسطية الفكر اللغوي عند ابن مضاء إذ دعا فيه إلى ترك تقدير ما لا تدعو إليه الحاجة مقدراً ما يحتاج إليه الكلام لئلا يؤدي الأمر إلى توعر المسالك بلا حاجة .

وأما رده لتقدير الضمائر في الأفعال ففي نحو زيد قام .

قال :-

« إن قلت : إن في قام ضميراً فاعلاً ،؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : « الفاعل لا يتقدم ، ولا بد للفعل من فاعل وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ..... » (٢) .

وأخذ ابن مضاء يناقش إضمار الفاعل حتى انتهى إلي قوله :-

« والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفي بما تقدم ، والأظهر أنه يكتفي بما تقدم ، هذا إذا كان في كلام الناس ، أما في كلام الباري سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال » (٣) .

---

(١) الرد على النحاة صـ٨٠ .

(٢) الرد على النحاة صـ٨١ ، ٨٢ .

(٣) المرجع السابق صـ٨٤ وقد عقد ابن مضاء فصلاً عن النحو من غير عامل ومعمول متخذا باب التنازع مثالاً لتطبيقه لم يخالف فيه النحويين إلا في استبدال (أعملت) بقوله (علقت) صـ٨٥ : ٩٤ – وفصل آخر للاشتغال ، ونواصب المضارع صـ٩٥ : ١٢٦.

دعوته إلي إسقاط العلل الثواني والثوالث :-

كما دعا ابن مضاء إلى إسقاط العوامل دعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث ممثلاً لذلك بسؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل ؟ قال ابن مضاء :-

« فالصواب أن يقال له كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ... » .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال فلم لم يعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأنه الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل ، وأعطى الأخف – الذي هو النصب – للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهلة إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم » (١) .

والحديث عن العلة الثانية قد ذكره ابن السراج في أصوله متخذاً رفع الفاعل وقلب كل من الواو والياء ألفا مثالاً لذلك ، وقد سمى العلة الثانية علة العلة حيث قال :-

« فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع وإعتلالات النحويين على ضربين :-

(١) الرد على النحاة صـ١٢٧ .

ضرب منه هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ولم إذا تحركت الياء ولواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات » [١].

وقد تعقبه ابن جني بأن ما سماه ابن السراج علة العلة هو تتميم للعلة – يعنى الأولي فقال :-

« هذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوِّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، وهذا الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه ... » [٢] .

وقاسماه ابن السراج علة العلة ، وتعقبه ابن جنى بأنه تيميم للعلة الأولى هو ما سماه ابن مضاء العلل الثواني ، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام :-

قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده ومثل لكل منها وتسمية ابن مضاء القسم الأول منها مقطوع به أشكل على الباحثين فرأى الدكتور/ محمد البنا محقق كتابه أن ابن مضاء لم يرفض هذا النوع من العلة .

---

(١) الأصول لابن السراج جـ١ صـ٣٥ .

(٢) الخصائص جـ١ صـ١٧٤ .

حيث قال :-

« على أنه يستدرك ويبين أنه ليس كل العلل الثواني مرفوضة بل منها مقطوع به ، مثل ما ذكروه من علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا ، فإذا سألوك:لم حرك ؟ فالجواب لأنه لقي ساكناً آخر ، وكل ساكنين التقيا فإن أحدهما يحرك ، فإذا سألوا ثانياً ولم لم يتركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق قال ابن مضاء « فهذه قاطعة وهي ثانية » يريد إنها علة ثانية قاطعة » (١).

بينما رأى الدكتور محمد عيد أن هذه التسمية تسمية اصطلاحية لمظاهر العلة وأما رأى ابن مضاء فقد قدمه بين يدي هذا التقسيم – يقصد رفضه للعلل الثواني والثوالث – حيث قال :

« هذه – التسمية – كما فهمت – تسمية اصطلاحية لمظاهر العلة لا شأن لها بما وراء ذلك من الاعتراف بها وقبولها في النحو أو رفضها ، فهذا القبول أو الرفض قد قدمه بين يدي هذا التقسيم »(٢) .

والذي يغلب على ظني بعد عرض هذه النصوص أن ما جعله ابن مضاء مقطوع به من العلل الثواني هو ما يتمم العلة الأولى المقبولة عند جميع النحاة لأن بها يحصل لنا معرفة النطق بكلام العرب كما قرر ذلك ابن مضاء في كتابه وقال عنها محقق كتابه (٣) .

« والحق أن في النحو من أمثال هذين النوعين ، الثاني والثالث كثيراً ينبغي أن يتجرد منه ؛ حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه فأما العلة الأولى فهي التي يتم بها العلم لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة ، أو كما قال ابن مضاء :-

---

(١) مقدمة الرد على النحاة صـ٣٩ .

(٢) أصول النحو العربي صـ١٣٢ .

(٣) الدكتور محمد البنا .

« بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر » أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن قدمنا ليس تفكيراً موضوعياً بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المثابة فليس له من واقع اللغة نصيب، لأن صاحبه مستغرق في تفكير مجرد ، وكلما أغرق فيه كان بعيداً عن ميدانه إن العلة الأولى كانت مقبولة لأنها تصور الظاهرة التي تعرض بها وتصفها وصفاً مجرداً ... » [١] .

وقد عبر عنه ذلك الدكتور محمد عيد قائلاً :-

« فأساس رأيه في التعليل باختصار أن ما يفسر النطق مقبول وما لا علاقة له بالنطق مرفوض » [٢] .

وهذا المعنى الذي أوضحه ابن مضاء هو مفهوم نص ابن جني الذي سبق أن ذكرت منه جانباً – أعني تسميته علة العلة عند ابن سراج بمتمم العلة الأولى – وسأذكر منه ما يوضح ذلك .

يقول ابن جني :-

« نعم لو شاء لما طله فقال : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى وكان يجب على ما رتبه أبو بكر [٣] أن يكون هنا علة العلة وعلة علة العلة . وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ، لئلا يجمعوا بين ثقيلين

(١) مقدمه الرد على النحاة صـ٣٩ ، ٤٠ .
(٢) أصول النحو العربي صـ١٣٥ .
(٣) أبو بكر ابن السراج .

. فإن تكلف متكلف جواباً عن ذلك تصاعدت عدة العلل ، وأدى ذاك إلى هجنة القول وضعفة القائل به » [١] .

والاستدلال على ما ذكرته من وجوه :-

١- سمى ما يسأل عما وراء العلة الأولى التي تممها بكون الفاعل مسنداً إلى فعل مما طلا .

٢- وسمى الرد عليها تكلف .

٣- ووصف ذلك بتصاعد العلل الذي يؤدي إلى هجنة القول وضعفة القائل به .

٤- ثم انتهى بعد ذلك إلى أن العلة الحقيقية لا تكون معلولة فقال : « ومن بعد فالعلة الحقيقة عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك بنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية وفي هذا بيان فقد ثبت إذاً أن قوله [٢] : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلة المقدمة عليه » [٣] .

يتضح من النص السابق أن ابن جني قبل العلة الأولى وما يتممها أما غيرها من العلل فجعله من تصاعد عدة العلل مما يؤدي إلى هجنة القول وهذا المعنى هو ما رفع ابن مضاء عنه النقاب وطالب بطرحه .

وكان ممن سبق ابن مضاء في الدعوة إلى إسقاط العلل ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦) حيث قال :-

---

(١) الخصائص جـ١ صـ١٧٤ .

(٢) يعني أبا بكر بن السراج .

(٣) الخصائص جـ١ صـ١٧٥ .

« وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً » [١] .

وفي المشرق هاجم ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦) العلة أيضاً حيث قال :-

« فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت شئ البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة في ذلك » [٢] .

وسواء كان ابن مضاء مسبوقاً إلى ذلك أم سابقاً فإن دعوته إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث هو بعينه فكر وسطي دعا إلى ترك ما علق بالنحو من شوائب جرها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة . لسد ضرورة ذهنية مفتعلة .

❁❁❁

(١) التقريب صـ٢٠٢ .

(٢) سر الفصاحة صـ٢٨ .

دعوته إلي إسقاط التمارين : –

من المسائل البارزة في الصرف وخاصة في أحكام الإعلال والإدغام ما يعرف بالتمارين أو مسائل التصريف كما أطلق عليها سيبويه وهي مسائل افتراضية وذلك بأن يقولوا « ابن من كذا على مثال كذا » فيبنون من المادة مثال على وزن ما ثم يطيلون الحديث مع هذا الوزن المفترض على نحو ما سنوضحه فيما مثّل به ابن مضاء أخذا من كتابه .

وكذا فعل النحاة في المسائل النحوية في باب الإخبار بالذي وفروعه وبالألف واللام ، يقول ابن هشام :

« وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمارين في القواعد التصريفية »[١] .

يقول الدكتور محمد البنا :

« وهذه المسائل قديمة قدم النحو وقد عقد سيبويه في أواخر كتابه أبواباً بيَّن فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعف[٢] وكان يسائل شيخه عنها[٣] وقال إن النحاة يسمونها مسائل التصريف[٤] »[٥] .

هذه المسائل التصريفية أو التمارين كما أطلق عليها ابن مضاء دعا إلى إسقاطها فقال :

« مما ينبغي أن يسقط من النحو[١] : ابن من كذا مثال كذا » كقولهم : «ابن من البيع مثال فُعْل فيقول قائل: « بوع » أصله " « بُيْع » فيبدل من الياء واواً

(١) أوضح المسالك ٢٣٨/٤ .
(٢) الكتاب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ .
(٣) المرجع السابق ٣٧٦/٢ .
(٤) المرجع السابق ٣١٥/٢ .
(٥) مقدمة الرد على النحاة صـ٤١ ، ٤٢ .

لانضمام ما قبلها[٢] لأن النطق بها ثقيل ، كما قالت العرب : موقن وموسر ، وأصل موقن : ميقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله : أيقن ، ففاء الفعل منه ياء وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء ، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : «مكرم » ففاء الفعل وهي الكاف هي فاء اسم الفاعل في مكرم . وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع « موسر»: مياسر ، وفي تصغيره : ميسير ، لما زالت علة إبدال الياء واواً – وهي سكونها وانضمام ما قبلها – رجع إلى أصله .

ومن قال : « بيع » – بالكسر – كسر الباء لتصح الياء – كما قالت العرب « بيض » و « عين » و « غيد » في جمع : بيضاء وعيناء وغيداء وكذلك المذكر ، لأن فعلاء يجمع على فُعْل كحمراء وحمر ، وشقراء وشقر ، والقياس أن يقال : بُيْض وغُيْد ، وعُيْن ، لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واواً وأما أي الرأيين هو الصواب ، فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة من أبدل الياء واواً ..... » .

وأخذ ابن مضاء يوضح وجهة نظر كلا الرأيين وأطال في النص مما ضربت عنه الذكر صفحا ، وإنما فعل ذلك ليوضح مدى العناء الذي لا طائل من تحته يقول الدكتور/ محمد عيد :

« وبعد كلام طويل ساقه ابن مضاء في الأخذ والرد بين النحاة ، وكأنما كان يقصد بما ساقه بيان مقدار العناء من وراء النزاع والخلاف وتعدد الأقيسة وبعد أن جرينا معه حتى تقطَّعت أنفاسنا ، قلب يديه في أسف وهو ينظر إلى حصاد المعركة وهشيمها قائلاً : وهذا في مسألة واحدة ، فكيف إذا أُكثر من هذا الفن وطال

---

(١) استخدم ابن مضاء النحو بمعناه الضارب في القديم عندما كان يطلق على النحو والصرف .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٩٤/٣ – ٣١١ – والمنصف لابن جنى ١٨٠/١ – ١٨٣ .

فيه النزاع وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جداه وعدم الافتقار إليه ، والناس عاجزون في حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه»[١].

ويقول الدكتور محمد البنا :

« فأما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة ، وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية ، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم ، على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة في القرون الماضية هو باب الألغاز والأحاجي وقد ألفوا فيه ونظموا ، وشغلوا به وشغلوا الناس ، وقامت بينهم بسببها الخلافات ، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع ، ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعبا باللغة وكأن النحاة اعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم ، وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد »[٢] .

وقد سبق ابن مضاء في ذلك الإمام عبد القاهر حيث ذكر في كتابه «دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله :

« فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبني من كذا وكذا ؟»

وقد أجابهم عن هذا فقال :

(١) أصول النحو العربي صـ٨٨ – الرد على النحاة صـ١٣٧ .

(٢) مقدمة الرد على النحاة صـ٤٤ .

« أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم . وضعوه حيث أردتم »[١].

وبينما ذكر الإمام عبد القاهر أن هذه التمارين ليس يهمنا أمرها ولا يعاب من لم ينظر إليها ولم يعتن بها ، ونادى بعده ابن مضاء بسقوطها فقد عقد ابن جنى فصلاً في الغرض من هذه المسائل فقال :

«باب في الغرض في مسائل التصريف» وذلك عندنا على ضربين :

أحدهما : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به .

والآخر : الْتِماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه .

ومثل الأول بإلحاق « ضرب » بـ « جعفر » من نحو ضربب ... قال «فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئاً منه فقد ألحقته بكلام العرب ، وادعيت بذلك أنه منه وقد تقدم ما هذه سبيله »[٢] .

ومثل الثاني بنحو قولك في مثل فيعول من شويت : شَيْوِيَ وفي فعلول منه: شُووِي ... » .

قال : « فهذا ونحوه إنما الغرض منه التأنس به ، وإعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه ... »[٣] .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ٢١ ، ٢٢ .

(٢) الخصائص ٤٨٩/٢ – ٤٩٠ ويشير النص إلى جواز القياس على كلام العرب وهو بذلك تابعا لأستاذه أبي علي الفارسي وقد ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص ٢٥٨/١ وجذور الأمر ترجع إلى أبي عثمان المازني الخصائص ٣٥٧/١ وللبحث في هذه المسألة بحث غير هذا .

(٣) الرد على النحاة صـ١٣٧ .

هذا عرض موجز لوسطية الفكر عند ابن مضاء كان يهدف من ورائها تخليص النحو مما علق به وتقديم منهج قويم يحذف منه ما يستغنى عنه النحوي وهو ما وعد به في مقدمة الكتاب ، وقد ذيل كتابه بقوله :

« فمما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد مطلقا كاختلافهم في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لايفيد نطقا ، كاختلافهم في رافع المبتدأ ، وناصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً . وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقا »[1] .

❁❁❁

(١) الرد على النحاة صـ١٣٧.

الفصل الثالث

ابن مضاء في ميزان النقد عند المعاصرين

بعد أن عرضت الفكر الوسطي عند ابن مضاء أخذاً مما قرره في كتابه الرد على النحاة ، والذي دعا فيه إلى :-

١- إلغاء العوامل .

٢- إلغاء العلل الثواني والثوالث .

٣- إلغاء التمارين .

يجد ربي أن أضع هذا الفكر في ميزان النقد وذلك من اتجاهين :-

الاتجاه الأول :-

مدى سبقه بهذه الأمور التي دعا إلى إلغائها من النحو .

الاتجاه الثاني :-

مدى نجاح هذه الأفكار ومدى تقديمها منهجا جديداً في الفكر النحوي ورأي الباحثين في ذلك .

أما كونه سابقاً بما جاء به من أفكار بصفة عامة فيقول الدكتور محمد البنا في تمهيده لتحقيق الكتاب .

« لم يكن ابن مضاء بدعاً في حملته على النحو ، فسنرى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس لعلمية في المشرق والمغرب ، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم » [١] .

بينما يرى الدكتور محمد عيد خلاف ذلك فيقول :-

« وعلى الرغم من أن المجهول من كتبه أكثر مما هو معلوم فإن هناك حقيقة لا تحتمل الجهل ولا الخلاف هي أن (ابن مضاء) مجتهد في النحو متفرد

(١) مقدمه الرد على النحاة صـ٥ .

فيه بآراء جديدة وهي حقيقة يؤيدها كتابه الوحيد « الرد على النحاة » كما يتفق عليها العلماء القدامى منهم والمحدثون » [١] .

ويقول أحمد أمين :-

« إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فإن اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهاداً فطلقا، فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوي الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه ، إنما الذي خرج واجتهد اجتهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي» [٢] .

فهذه النصوص لها اتجاهان مختلفان فالدكتور محمد البنا يرى أن ما جاء به ابن مضاء كان يتردد في المجالس وكان النحاة قد قالوا فيه كلمتهم .

بينما يرى الدكتور محمد عيد وأحمد أمين أنه تفرد بآراء جديدة وجعل الأول العلماء متفقين على ذلك في القديم والحديث ، وجعله الثاني مجتهداً اجتهاداً مطلقاً.

هذا على وجه العموم أما أفكاره التي عرضها في كتابه فسوف أذكر كلاً على حده مبينة موقف الباحثين منها وذلك على النحو التالي :

---

(١) أصول النحو العربي صـ٤٣ .

(٢) ظهر الإسلام جـ٤ صـ٩٥ .

أولاً : فكرة إلغاء العامل :-

(١)رأي الدكتور / محمد البنا :

يقول الدكتور محمد البنا :

« لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة ، ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل »[١] .

وقال في موضع آخر :

« لم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله ، على حين كان مسبوقا في الأمرين الثاني والثالث[٢] »[٣] .

وكان ابن مضاء قد بدأ حديثه عن العامل بعرض نص من نصوص سيبويه ذكر فيه سيبويه أن الإعراب يحدثه العامل وذلك في قوله :

« وإنما ذكرت ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل .... »[٤] .

وعقب عليه ابن مضاء بقوله :

« فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد »[٥] .

ثم انتقل إلى نص لابن جني ينسب فيه ابن جني العمل للمتكلم نفسه فيقول :

« وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »[٦] .

---

(١) مقدمة الرد على النحاة صـ١٢ .

(٢) يعني إلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء التمارين .

(٣) الرد على النحاة صـ٤٥ .

(٤) الكتاب جـ١ صـ١٣ ط هارون .

(٥) الرد على النحاة صـ٦٩ .

(٦) الخصائص جـ١ صـ١١١ .

ثم التمس دليلاً من العقل لإبطال عمل الألفاظ فقال :

« أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلا وشرعاً »

وقد أثار ابن مضاء بعد ذلك تساؤلاً أن النحاة في قولهم بالعامل لعلهم كانوا متسامحين في العبارة فقال :

« فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب » .

ثم يجيب عنه بأننا قد نسامحهم إذا كان هذا معتقدهم في لفظ العامل ، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فأما إذا أصروا في اعتقادهم بأنها عوامل حقيقية وأنها التي تحدث الآثار في العلم فلا يجوز إتباعهم في ذلك » [(١)] .

ثم بين ما جلبته فكرة العامل من التحكم والتعسف فنشأ عنها من الأبواب والآراء ما كان أغنى النحو والنحاة عنها ويناقش الدكتور محمد البنا ابن مضاء في كل ما ذكره فيقول :

« هل حقيقة ذلك الذي ينسبه ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعني أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا المجاز ؟

إن ابن مضاء ، وقد درس الكتاب ، يعلم جيداً أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم ، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب ، وفي أغلب الصفحات منه ، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم »[(٢)] .

ثم يمضي الأستاذ الدكتور ليعرض سؤالاً افتراضياً إلى سيبويه مستدلاً به إلى أن العمل لا للعوامل ولا للأفراد بل لما تعارفت عليه الجماعة المعينة قال:

---

(١) الرد على النحاة صـ٧٠ .

(٢) الكتاب جـ١ صـ٧٠ ، ٧٩ .

« ولو سئل سيبويه سؤالاً أبعد من هذا فقيل له هل حقا ذلك الذي تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم ؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعاً للعرف اللغوي في مجتمعه ؟ لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها ولبدر إلى ذهنه أنه قد تتحد العوامل في اللهجات وتختلف آثارها . ولأجاب بقوله : ليست العوامل تفعل شيئا ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة ، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأغراضها اللغوية ... » (١).

وبعد عرض بعض النصوص لسيبويه التي تؤيد أن نسبة العمل إلى اللفظ أو إلى المتكلم إنما هو شيء تواضعوا عليه .

***وبعد أن يمضي في التحقيق يصل إلي النتيجة فيقول :**

« وإنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيبويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضت كلامه اقتضابا، وأنه جرد من كتابه نصا واحدا حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية ، فكان متحكما في اختيار النص وفي تأويله ، وتجاوز ذلك جدا حين قال « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل » فمس صاحب الكتاب وشيخه مسا غير كريم » .

فإذا انتقلنا إلى ابن جني وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيبويه خلافا غير موجود ، وكان سبيله في هذا أيضاً أن اقتضب نص الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب ! .

والحقيقة أن ابن جني في نصه هذا كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على دربهم آخذا بمقالتهم ... » (٢) .

---

(١) تمهيد د/ محمد البنا للرد على النحاة صـ١٤.

(٢) المرجع السابق صـ ١٧ ، ١٨ وأورد الدكتور نص ابن جني كاملاً مؤكداً أن ابن جني يسير في ركاب الخليل وسيبويه في كون العمل مسبباً عن لفظ يصحبه لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل .

ثم ينتهي الدكتور محمد البنا إلى أن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني وأن ذلك شئ كان مقرراً واضحاً في مصنفاتهم وأنه كان الأجدر بابن مضاء أن يصرف النظر عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة في أصولهم التي وضعوها للعمل ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التركيب فماذا قدم ابن مضاء من بديل لنظرية العمل ؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب ، وكان قصده من عرض هذه الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمعمول متخذا باب التنازع والاشتغال ونصب المضارع بعد فاء السببية و واو المعية مثالاً لذلك .

ففي باب التنازع استبدل (أعملت) بـ (علقت) مصرحاً بأنه لم يخالف النحاة إلا في هذا القول .

يقول الدكتور محمد البنا :

« وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب وأن قولهم عامل ومعمول هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به ..... »

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث عن التعليق البتة بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما في كتب النحو ، ثم يقول « ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب » فنراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفي باب آخر يغفل حديث التعلق ويحيل المسألة على السماع عن العرب ..... .

ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى ، وإنما هو رجل يقول كلاما في باب ، ويقول غيره في باب آخر . ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج »[١] .

(٢) رأى الدكتور عبد الهادي الفضلي :

لا يبعد رأي الدكتور عبد الهادي الفضلي عن الدكتور محمد البنا فهو يرى أن تطبيق مبدأ العلية الفلسفي على العامل النحوي كان نتيجة تأثر النحو بالفلسفة لغة[٢] ومنهجا ولم تكن علية العامل في رأي النحاة علية حقيقية ، وليس العامل هو العلة التكوينية الفاعلة للإعراب ، وإنما علية العامل في نظرهم علية اعتبارية . فرض اعتبارها التضام أو مضامة اللفظ للفظ كما يقول ابن جني أو ما عبرت عنه بالترابط .

وقد أكد هذا غير واحد من النحاة .. ومن الأعلام الذين أشاروا إلى هذا: ابن جني (ت٣٩٢ هـ) وابن الأنباري (ت٥٧٧ هـ) والرضي (ت٦٨٦هـ)»[٣] .

وأورد الأستاذ الدكتور النصوص لهؤلاء النحاة مستشهداً ومؤكدا من خلال النصوص أن العوامل النحوية ليست مؤثرات حقيقية ثم عقب عليه بقوله :

« ولا أظن – بعد ما ذكر – أن هناك مجالا لاتهام النحاة بأنهم يذهبون إلى أن العامل النحوي علة حقيقية للإعراب ولعلاماته فينعى عليهم ذلك وينقدون به »[٤] .

---

(١) الرد على النحاة صـ١٩ ، ٢٠ بتصرف .

(٢) استخدم سيبويه لفظ الجوهر وهو من الألفاظ الفلسفية الكتاب ١١٧/٢ .

(٣) دراسات في الإعراب صـ٣٢ .

(٤) المرجع السابق صـ٣٦ .

ثم عرض الدكتور عبد الهادي الفضلي رأي ابن مضاء أخذا مما قرره في كتابه والذي ذكرته قبل قليل معقبا عليها بقوله :

« هذه مآخذ ابن مضاء على القول بنظرية العامل مستخلصة من نصه المذكور في أعلاه .. فلنر ما مدى سلامتها بصفتها نقدا علميا ؟! وهل أدت وظيفتها في إلغاء العوامل فحققت هدفها ؟!

إن نقد ابن مضاء لقول النحاة بنظرية العامل جاء على كلا تقديري :

أ – أن العوامل النحوية علل حقيقية .

ب – أن العوامل النحوية علل اعتبارية .

فعلى التقدير الأول : رأى أن عليه – منهجياً – أن يثبت أولا أن العوامل النحوية علل حقيقية ، ثم يوجه إليها نقده لإبطال القول بعليتها الحقيقية .

والذي أنتهي إليه – هنا شيئان هما :

– أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية كما في نص سيبويه الذي استشهد به .

– أن المسألة خلافية ، فهناك من ذهب إلى أن العلة الحقيقية لوجود الإعراب في أواخر الكلمات المعربات هو المتكلم كابن جني ، وعلى هذا تصبح العوامل النحوية عللاً اعتبارية والذي يلاحظ عليه في هذا :

١ – إن التوهم لا يتخذ منه أساساً للإثبات أو النقد العلمي وهو أمر واضح منهجيا .

٢ – إن التوهم لا يعد رأيا فيقال على أساس منه : إن المسألة خلافية فمن البدء لم تقم محاولة ابن مضاء لإلغاء العوامل على أساس علمي ، مضافاً إلى ذلك أنني قد أوضحت أن العوامل النحوية هي في رأي النحاة علل اعتبارية، وقول ابن جني وأمثاله جاء مفسرا لذلك ومؤكداً ولكن ابن مضاء لم يتنبه لهذا ، لأنه قد افترض مسبقاً وقبل أن يبحث المسألة أن النحاة يذهبون إلى أن العوامل النحوية

علل حقيقية وترسب هذا الافتراض في لا شعوره حتى تحول إلى حقيقة قائمة فيما يرى .

٣ – وانطلاقا مما تخمر في لا شعوره ناقش القول الذي افترضه في المسألة بما ذكره من أن أهم شرط مقوِّم لعلية العلة الفاعلة أو الفاعلية هو وجودها بدءاً واستمراراً ، وهو غير متوافر في العمل النحوي .

ويلاحظ عليه في هذا : أن النحاة مدركون لذلك ، ولذا قالوا باعتبارية العلية في العوامل ، كما بينت هذا فيما مضى فلا يؤخذ عليهم هذا المأخذ .

٤ – إن رجوعه إلى القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما إرادي أو طبعي ، وإخراجه الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين ، لا يعدو أن يكون نوعا من المغالطة ، لأن النحاة – كما أسلفت – لم يعتقدوا أو يفترضوا في العوامل أنها علل فواعل حتى يؤخذ عليهم هذا المأخذ ولكنها اندفاعة منه بسبب ما ترسب في أعماق اللاشعور .

وعلى التقدير الثاني : أطلق ابن مضاء فتواه بما خلفته نظرية العامل من آثار سلبية في كلام العرب ، وهي فتوى لا أرى لها وجها أو مبررا لأنها لم تقم على دليل ، وذلك لأن الحذوف و التقادير التي قال بها النحاة صناعية كانت أو غير صناعية لم تمس الجانب البلاغي أو الجمالى في النص العربي ، لأن النص قائم بذاته خارج حريم البحث النحوي .

وأخيراً لا أستطيع أن أعبر عن موقف ابن مضاء من نظرية العامل بأنه ثورة ، كما عبر عنه بعضهم ، لأن من طبيعة الثورة الهدم والبناء ، وابن مضاء هنا لم يقو حتى على الهدم ، فضلا عن أنه لم يأت بالبناء البديل ، وكل ما يمكن أن يقال عن موقفه : إنه محاولة جريئة غير موفقة »[١] .

(١) دراسات في الإعراب صـ٥٤ ، ٥٥ .

رأي الدكتور / محمد يسرى زعير :

مما ينبغى أن نلفت النظر إليه أن الدكتور محمد يسرى زعير ممن يؤيدون نظرية العامل ويستمسكون بها يقول الأستاذ الدكتور بعد أن قسم الباحثين والدارسين إلى فريقين فريق أيد نظرية العامل وفريق مقتها وفندها قال :

" أما الفريق الثانى فلم ترقه هذه النظرية لأنها فى نظره جرت الطم والرم على اللغة فطمست واضحا وأبهمت بيتا وعقدت سهلا وقد تزعم هذا الفريق – حسب الشهرة – ابن مضاء الأندلسى فقد وضع كتابه (الرد على النحاة) للنيل منها ، والغض من قيمتها حيث قال فى مستهل كتابه :

" قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه .. النص " .

قال :

" وإنما أطلنا فى نقل هذا النص لنبين ما ينطوى عليه من أمور خارجة عن موضوع الدراسة والبحث منها :

– أنه دخل بنظرية العامل فى مسألة كلامية اشتهر فيها الجدل المميت وهى مسألة (أفعال العباد) وما كان هذا ليخطر ببال النحاة عند تقريرهم أن الرفع لا يكون إلا عن عامل معين والنصب كذلك ... ألخ .

– ومنها : أنه يخرج بكلام ابن جنى إلى مذهبه الدينى إذ من المعروف أنه – ابن جنى – معتزلى . فلما قرر أن الفاعل هو المتكلم فكأنه فى نظر ابن مضاء قال بخلق فعل العبد كما هو مذهب المعتزلة .

– ومنها : أنه لم يذكر أن ابن جنى قرر أن العامل فى الحقيقة هو المعنى ولكن ذكر الرد عليه لا على أنه كلام ابن جنى مع أن عبارة ابن جنى فى

نهاية بحثه : " واعلم أن القياس اللفظى إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه .." [١] ....

وحسبنا هنا تهافتا فى كلام ابن مضاء بالرغم من هذا التهافت يأبى بعض الدارسين إلا السير فى ركابه ... " [٢].

وبعد عدة صفحات فى الأخذ والرد على ابن مضاء ينتهى الأستاذ الدكتور إلى قوله :

" وبهذا كله يتبين لنا أن نظرية العامل حقيقة واقعة لا ينكرها إلا جاحد أو مكابر "[٣].

رأي الدكتور علي محمد فاخر :

يرى الدكتور علي فاخر أن دعوة ابن مضاء لم تجد آذاناً صاغية من عصره حتى الآن قال بعد أن ذكر غرض ابن مضاء من تأليف كتابه نصا من كتابه الرد على النحاة ثم بين ما طلب ابن مضاء إلغاءه معقبا على ذلك بقوله :

« وعلى كل فإن دعوة ابن مضاء هذه لم تجد آذاناً صاغية من عصره حتى الآن ، اللهم إلا من أنصاف المتعلمين ومن يفضلون الكسل والخمول على العمل والنشاط »[٤] .

رأي الدكتور محمد عيد :

أما رأي الدكتور محمد عيد فهو يختلف عن الآراء السابقة إذ يرى أن ابن مضاء صاحب منهج أما ابن جني فهو مجتهد ذكر ذلك بعد أن قطع شوطاً طويلاً في عرض نصوص ابن مضاء .

---

(١) الخصائص ١/١١٠ .

(٢) أساليب الجملة الظرفية فى القرآن صـ١٣٣–١٣٥ بتصرف .

(٣) المرجع السابق صـ ١٣٩ .

(٤) تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن صـ١١٠ .

* والتعليق عليها سأذكر منها ما يحقق القصد وذلك على النحو التالي :

(١) أورد الدكتور مناقشة ابن مضاء للاتجاه الشائع من أن العوامل مؤثرات حقيقية فقال :

« وقد بنى – يعني ابن مضاء – رفضه له على أساس منطقي عقلي – يقول « أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد العقلاء ... »

لقد نقل ابن مضاء المناقشة إلى مجال عقلي خالص . هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والتأثر .

والمؤثر أو العامل لابد أن يتحقق فيه صفتان : وجوده وقت العمل – وأن يفعل بالإرادة أو أن يفعل بالطبع، والصفة الأولى لا تنطبق على العامل اللفظي ؛ لأن عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه والعوامل النحوية لا تنطبق عليها الصفتان الأخيرتان فليس لها طبع ولا إرادة فالصفات اللازمة للتأثير لا تتحقق فيما سماه النحاة بالعوامل ....

(٢) انتقل الدكتور إلى الاتجاه الآخر وهو كونها عوامل على جهة التشبيه والتقريب قال :

« هذا الرأي يمكن التسامح فيه عند ابن مضاء – لو اقتصر القول به عليه ولكنه أفضى إلى ما لا يمكن التسامح فيه فلو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي .... .

فهذا الرأي أيضاً مرفوض ... .

أما الرأي الذي يراه ابن مضاء في موضوع العامل فيتفق مع ما رآه ابن جني في صورته ولكنه يختلف عنه في المفهوم والتطبيق .... .

فالعامل عند كليهما هو المتكلم وهذا ما اتفقا فيه وبمراجعة ما قاله ابن جني في ذلك يتضح أنه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه اسم العوامل اللفظية والمعنوية ويبدو ذلك في مظهرين :

الأول : أنه جعل عمل المتكلم مترتبا على تلك العوامل فهى ممهدة له وضرورية لوجوده ، وفي كلام ابن جني في الخصائص ما يؤكد هذا المعنى...، وهذا نفسه ما يقول به النحاة مع اختلاف العرض .

الثـــاني : أن رأي ابن جني اجتهاد عارض ؟؟ لم يضعه في موضع التطبيق بل كان فيما طبقه سائرا على التيار التقليدي العام القائل بالعامل والمعمول .

وبالرجوع إلى كتاب الخصائص وغيره من كتب ابن جني لا يوجد لرأيه امتداد في غير الموضع الذي ورد فيه ، أما ابن مضاء فقد جعل رأيه نهجا فكريا التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو ، ففي حديثه عن العامل مثلا يقول علقت ولا يقول أعملت وفي « الفاء و الواو » ونصب الفعل بعدهما يقول: « الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبته » وهكذا في كل ما قدمه من آراء لها صلة بالعامل مما لا يقارن بما ذكره جمهور النحاة منهم ابن جني عن هذه المسائل فابن جني مجتهد في رأيه وابن مضاء صاحب منهج ، وكم بين الرأي المجتهد والمنهج الملتزم من بون بعيد !! [١].

❁❁❁

(١) أصول النحو العربي صـ٢١٢ ، ٢١٣ بتصرف .

رأى الدكتور تمام حسان :

أما الدكتور / تمام حسان فهو ممن يفندون نظرية العامل فعلى الرغم من أنه يوافق ابن مضاء فى كون العامل هو المتكلم .

إلا أنه جعله لا ينصب ولا يرفع بنفسه بل يحسب القواعد فقال بعد أن ذكر أن نظرية العامل مبنية على اثنين من المقولات المنطقية هما الفاعلية والقابلية .

قال :

« وابن مضاء يعالج المسألة علاجا منطقيا أيضا وإن كان بين فساد وجهة نظر النحاة . وقد تورط فى كتابه فى دعوى لا يمكن السماح بها وهى أن العامل النحوي هو المتكلم فهو إن كان قد ألقي عاملا فقد فرض عاملا أخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة ، لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد » (١)

وقد تعقبه الدكتور/ محمد يسري زعير فى ذلك قائلا : وهذا الكلام بدوره ينطوي على عدة مآخذ منها :

- أنه جعل كل شئ فى النحو له مصدر من المنطق وهذا واضح الفساد لأن قواعد النحو مستنبطة من كلام العرب ومعلوم أن المنطق اليوناني باصطلاحاته لم يعرفه العرب إلا بعد تقعيد النحو .....
- ومنها أنه جعل ابن مضاء هو القائل بأن العامل هو المتكلم والحقيقة غير ذلك لأن الذى قرر هذا هو ابن جني لا ابن مضاء ولو نقل كلام ابن مضاء كاملا لرأى ذلك بنفسه ولو رجع إلى الخصائص فى هذه المسألة لاستيقنها .

(١) مناهج البحث فى اللغة ص ٢٣

- ومنها أنه جعل القواعد هي المسيطرة على المتكلم فى الرفع أو النصب أو غيرها وهذا حكم يعوزه الدليل ذلك أن النحاة حينما قرروا نظرية العامل لم يخلقوها خلقا بل استنبطوا أصلها من كلام العرب

وبد هي أن العربي لم يكن محكوما بقا عدة وإنما كان محكوما بفطرة فطره الله عليها – إن صح التعبير – فهو قد رفع ما رفع ونصب ما نصب بفطرته وسليقته لا بتعلم ولا بصنعة .

مما جعلنا نؤمن بأن النحاة على حق فى جعلهم نظرية العامل واقعا ملموسا لا ينكره إلا ذو بصيرة ضعيفة [١]

ويمكن الرد على المأخذ الأخير من كون العربي لم يكن محكوما بقاعدة وإنما كان محكوما بفطرة بأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه بل محكوما بقواعد استنبطها النحاة من استقراء كلام العرب الذى نطقت به بفطرتها ، هذه الفطرة التى نطقت يرفع الفاعل مثلا قعَّد لها النحاة القاعدة برفع الفاعل ولم يكن ذلك من تلقاء أنفسهم بل من استقراء كلام العرب واطراد ذلك فيه .

(١) أساليب الجملة الظرفية فى القرآن ص ١٣٦ ، ١٣٧

تعقيب على رأى الباحثين :

بعد أن عرضت رأى الباحثين فيما قدمه ابن مضاء من فكرة إلغاء العوامل والذى كان يحمل فى طياته اتجاهين :

١- اتجاه يعده محاولة جريئة للتجديد غير موفقة [١] وإن تباينت تعبيراتهم عن ذلك .

٢- اتجاه يعده مجتهدا فى النحو متفردا بآراء جديدة [٢] يقف فى جانب والنحاة فى جانب آخر بل هو صاحب منهج .

أما كون ابن مضاء سابقا فى دعواه إلى إلغاء العوامل الذى ذكره الدكتور محمد البنا فإنه يروق لى هنا أن أعرض رأيا لقطرب[٣] ذكره عنه الزجاجى فى الإيضاح فقد يجعلنا نعيد النظر فى كونه سابقا إلى دعوى إلغاء العوامل .

قال الزجاجى ردا على سؤال عن علة دخول الإعراب فى الكلام « الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ومضافا إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى، فقالوا ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ...

هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض ، لأنا نجد فى

---

(١) مقدمة الرد على النحاة ص ٤٥ ، دراسات فى الإعراب ص ٥٥ .

(٢) ظهر الإسلام ٩٥/٣ ، أصول النحو العربى ص ٤٣ .

(٣) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه لازمه وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ! فلقب به وأخذ عن عيسى بن عمر مات سنة ٢٠٦ طبقات الزبيدى : ١٠٦ وبغية الوعاة ٢٤٢/١ ، إنباه الرواة ٣ :٣١٩ .

كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة فى المعانى ، وأسماء مختلفة فى الإعراب متفقة فى المعانى ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك ، وكأن زيدا أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما ، وما زيد قائم [١] اختلف إعرابه واتفق معناه ....

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشوا الكلمة ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون ، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع فى الحركة وألا يخطروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه . وقال المخالفون له ردا عليه : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام. وأى حركة أتى

(١) أجاب عن ذلك المخالفون لقطرب ولا يتسع المقام لذكره الإيضاح فى علل النحو ص ٧١ .

بها المتكلم أجزأته فهو محير فى ذلك . وفى هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم »(١)

فمضمون رأى قطرب أن الحركات ظاهرة صوتية نطق بها العرب والتزموا بها من مبدأ تعاقب الحركة والسكون لأجل الإسراع فى النطق عند الوصل .

ومقتضى هذا أنها لم تكن آثارا لعوامل الإعراب ، وفى هذا المبدأ الصوتى إلغاء للعوامل وهذا موضع استشهادى بالنص .

ولست هنا بصدد مناقشة رأى قطرب بصفته رأيا صحيحا أو غير صحيح أو بيان ما له وما عليه ، وإنما كل ما يعنينى أنه لم يكن يربط بين الحركات والعوامل ولم يكن يرى أنها آثار للعوامل ، وبذلك يثبت له السبق فى إلغاء العوامل .

وبالإضافة إلى ذلك نص ابن جنى الذى استشهد به ابن مضاء والذى نسب فيه ابن جنى العمل للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

دعوته إلي إلغاء الحذف والتقدير :

أما دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير الذى رأى أنهما من آثار القول بالعامل مقسما المحذوفات إلى ثلاثة أقسام قبل منها القسم الأول وهو الحذف الجائز وقد تقدم دراسته مفصلا .

أما القسمان الآخران من الحذف اللذان دعا إلى إلغائهما فقد أبده فيهما الدكتور/ محمد البنا غير أنه نسب القول بهما لابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) ذاكرا أن ابن مضاء أفاد مما ذكره ابن الطراوة قال الدكتور البنا :

« والحق أننا قد نشاركه مقالته فى هذين القسمين ، ونعتقد أنه من الممكن أن تستبدل بالأصول التى قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى كفيلة بأن تختفى بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج فى أبواب أخرى ، وإنه إذا نظرنا

(١) الإيضاح فى علل الإعراب صـ٧٠ .

إلى ما قالوه فى باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال الفعل المذكور ، وذلك نحو : زيدا ضربته ، فقد بنوه على أن الفعل قد استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم أن أمثال هذا الفعل لا تتعدى إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير ! ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير ولدخل هذا الباب فى باب المفعول به ، فكنا نرى فى هذا الباب الصور التالية :

١- ضربت زيدا

٢- زيدا ضربت

٣- زيدا ضربته ، زيدا مررت به

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير ، والصورة الأخيرة بمثالها هى المذكورة فى باب الاشتغال ، وليس هناك ما يمنع من إدخالها فى باب المفعول به ، ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى ضميره ، فينصب ذلك المقدم ، سواء أكان الفعل متعديا نحو زيدا ضربته أم لازما نحو أزيدا مررت به ؟

على أن نحويا من نحاة الأندلس ، وهو أبو الحسن بن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هذه المحذوفات والاعتراض عليها وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين فى إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات ، كان يقول إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظى عليها ... وكأن ابن الطراوة كان ينبه النحاة إلى أنه ليس حتما أن يكون الاسم مبنيا عليه فيكون مبتدأ ، أواقعا عليه فيكون مفعولا ، بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنيا بذكره خاصة فنصب بهذا الاعتناء أو القصد .

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئا من كلام هذا الأستاذ الأندلسي ولكننا نعود فنسائله رأيه فى القسم الأول من هذه المحذوفات وهو المحذوف الذى لا يتم الكلام إلا به ، والذى حذف لعلم المخاطب به ، مثل ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴿٣٠﴾ ﴾ [١] ونحو : ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾ [٢] فنقول له: لقد اعترفت بأن هنا محذوفا لا يتم الكلام إلا به، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف؟ فإن قال : الاسم مفعول به لذلك المحذوف ، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التى عقدها النحاة ولكنه يتحرج من ذكر العامل والمعمول وهم لا يتحرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل ، لأن هذا فى كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحا قصد به الارتباط »[٣]

أما دعوته إلى إلغاء عامل الجار والمجرور فقد وافقه فيه أيضا الدكتور/ محمد البنا حيث قال :« والحق أنى لا أجد مسوغا لهذا التقدير إلا قول النحويين : إن حروف الجر تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ولما كان الفعل معدوما فى أمثال هذه الجمل فقد قدروه كونا عاما ! على أنى وجدتهم لا ينسبون هذا التقدير إلى سيبويه ، بل وجدت سيبويه نفسه يعرب نحو : هو خلفك ، فيقول: إن الظرف منصوب بالمبتدأ لأنه غيره[٤] ولا يقدر كونا عاما .

ومن هنا ينبغى أن يسقط من أصول النحاة قولهم فى حروف الجر : إنها تربط بين الفعل والاسم ، بل يقال تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء وبين الأسماء والأسماء ..... »[٥]

---

(١) من سورة النحل من الآية (٣٠) .
(٢) من سورة الشمس من الآية (١٣) .
(٣) الرد على النحاة ص ٢٢ – ٢٤ بتصرف .
(٤) الكتاب ١/٤٠٤ .
(٥) الرد على النحاة ص ٢٤ .

كما وافقه فيه الدكتور/ شوقى ضيف وعده – أى المتعلق – تكلفا بل بعد فى التكلف يقول الدكتور :

« يرى النحاة فى مثل زيد عندك وزيد فى الدرس أن الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد إنما هما متعلقان بمحذوف تقديره مستقرا أو استقر وهو الخبر وكذلك الشأن حين يقعان نعتا وحالا ....

وهو تكلف بل بعد فى التكلف ، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه ، وأن يقول إن الظرف والجار والمجرور أنفسهما اللذان يقعان خبرا ونعتا وحالا» (١)

ثانياً : فكرة إلغاء العلل الثوانى والثوالث :

على الرغم من أن ابن مضاء مسبوق إلى هذه الفكرة كما ثبت ذلك من خلال البحث حيث سبقه ابن جنى كما نادى بإسقاط هذه العلل ابن حزم الظاهرى وابن سنان الخفاجى فقد وافقه الدكتور محمد البنا حيث قال:

« والحق أن فى النحو من أمثال هذين النوعين ، الثانى والثالث كثيرا ينبغى أن يتجرد منه ، حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه فأما العلة الأولى فهى التى يهتم بها العلم لأنها فى الحقيقة قانون الظاهرة أو كما قال ابن مضاء « بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك فيه بنظر » أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن قدمنا ليس تفكير ا موضوعيا بل هو تفكير ذاتى ، وإذا كان بهذه المثابة فليس له من واقع اللغة نصيب ، لأن صاحبه مستغرق فى تفكير عقلى مجرد ، وكلما أغرق فيه كان بعيدا عنه ميدانه . أن العلة الأولى كانت مقبولة لأنها تصور الظاهرة التى تعرض لها وتصفها وصفا مجردا » (٢)

---

(١) تجديد النحو ص ٢٥ .

(٢) تمهيد الرد على النحاة ص ٤٠ .

وكذلك ذكر الدكتور شوقى ضيف أن كثرة العلل والأقيسة قد أحالت النحو إلى ما يشبه شباكا معقده كلما تخلص دراسة من إحدى شباكه تعثر فى أخرى [١]

ثالثا : **فكرة إسقاط التمارين** :

سبق أن تبين أن ابن مضاء كان مسبوقا إليها أيضا حيث سبقه الإمام عبد القاهر فجعل أمرها لا يهم حيث قال :

« أما هذا الجنس [٢] فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم »[٣]

وقد : أيده الدكتور محمد البنا فى ذلك حيث قال :

« أما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة ، وإنما هى أثر من آثار الاتجاه التعليمى فى الدراسة النحوية ، وينبغى أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم ، على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة فى القرون الماضية وهو باب الألغاز والأحاجى ، وقد ألفوا فيه ونظموا ، وشُغلوا به وشغلوا الناس وقامت بينهم بسببها الخلافات ، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع ، ولكنه شئ أقرب إلى أن يكون لعبا باللغة » [٤]

أما الدكتور/ محمد عيد فقد عرض نص ابن مضاء فى إلغاء التمارين معقبا عليه بقوله

« وبعد كلام طويل ساقه ابن مضاء فى الأخذ والرد بين النحاة وكأنما كان يقصد بما ساقه بيان مقدار العناء من وراء النزاع والخلاف وتعدد الأقيسة وبعد أن جرينا معه حتى تقطَّعت أنفاسنا ، قلب يديه فى أسف وهو ينظر إلى

(١) مقدمة تجديد النحو ص ٣ .
(٢) يقصد قولهم كيف تبنى من كذا وكذا ؟
(٣) دلائل الاعجاز ص ٢١ ، ٢٢ .
(٤) تمهيد الرد على النحاة ص ٤٤ .

حصاد المعركة وهشيمها قائلا : وهذا فى مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جداه وعدم الافتقار إليه ، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة . فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!!

النزاع والاضطراب فى القياس لا جدوى منه فى رأى ابن مضاء . وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة وقد وضح ذلك فى أمرين .

الأول : ليس هذا من اللغة الفصيحة التى يحتاجها الناس ، فحاجه الناس إلى معرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع .

الثانى : أنه مظنون مستغنى عنه . والظن ليس نصا من نصوص اللغة ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة » (١)

تعقيب على ما سبق :

بعد هذه الدراسة المتأنية عن الفكر الذى عرضه ابن مضاء يمكننا أن نقول أن ابن مضاء لم يكن مبدعا لجزئيات منهجه ، ولكنه كان مبدعا لجمع هذه الجزئيات بعضها إلى جانب البعض ليكّون فيها منهجا غرضه فيه التيسير على الدارسين بحذف ما يستغنى النحو عنه فيكون بذلك آخذا بجانب من جوانب التأليف الثمانية التى نص عليها أبو حيان حين قال :

« وهى التى يصنف فيها العلماء ، ويتطلبها من التأليف الفهماء ، معدوم قد اخترع ومفترق قد جمع وناقص قد كُمِّل ومجمل قد فُصِّل ومسهب قد هُذِّب ومخلط قد رُتِّب ومبهم قد عُيِّن وخطأ قد بُيِّن » (٢)

فقد عالج ابن مضاء موضوعا لم يحضه أحد النحاة بكتاب وقلما بسطته مصادر النحو أو تعرضت له إلا متناثراً فلم يخلَّص له واحد منهم كتابا مفصلا يشفى العليل ويوضح السبيل ففتح بذلك بابا للدراسات التى تحاول الوقوف على

(١) أصول النحو العربى ص ٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل ١١/١ .

الحقيقة فيما ذكره من أفكار فمنذ أن طبع كتابه الرد على النحاة قامت عليه عدة دراسات وتأثر به كثير من الباحثين فذهبوا يكتبون فيما يسمونه تطوير النحو وفى مقدمة هؤلاء الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى حيث ذهب فى كتابه إحياء النحو إلى إلغاء العوامل ومنهم أيضا الدكتور مهدى المحزومى تلميذ الأستاذ إبراهيم مصطفى وله مؤلفان فى هذا المضمار الأول :

(فى النحو العربى نقد وتوجيه) ، والثانى (فى النحو العربى قواعد وتطبيق) يقول فى تقديمه لهذا الكتاب عن نفسه .

« أما الخصائص الجزئية لأبواب الكتاب وفصوله ومسائله . فهى أشياء كثيرة تخيرها المؤلف من مادته العزيزة ، ومعرفته بالنحو الكوفى ، ومما قرأه لأستاذه المرحوم إبراهيم مصطفى فى (إحياء النحو) ثم من كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبى » (١)

وممن سار فى ركابهم الدكتور شوقى ضيف حيث ألف كتابه تجديد النحو معلنا فى مقدمة كتابه أن الباعث له كتاب ابن مضاء قال:

« كان نشرى لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى باعثا لى – منذ تحقيقه – على التفكير فى تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفِّيه وتزِّوقه وتجعله دانى القطوف للناشئة وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل فى النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة ، مما أحاله إلى ما يشبه شباكا معقدة كلما تخلص دراسة من إحدى شباكه تعثر فى أخرى فضلا عن شباك التمارين الافتراضية وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقا ، وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية فى تصحيح النطق بالكلام » (٢)

(١) فى النقد العربى قواعد وتطبيق ص ٤ .

(٢) تجديد النحو ص ٣ .

ويذكر الدكتور/ شوقى ضيف أن لجنة الأصول فى المجمع اللغوي اعتدت –على هدى من رأى ابن مضاء – بكون إضمار أن جوازا ووجوبا بأنه تقدير لا دليل عليه وعممت [١] ذلك [٢]

(١) نص ابن مضاء على إضمارها بعدوا والمعية وفاء السببية بأنه تقدير لا دليل عليه وعممت لجنة الأصول ذلك بعد كى ولام التعليل ولام الجحود ، وبعد حتى

(٢) تجديد النحو ص٢٥ .

الخاتمة

وبعد فهذه رحلة شاقة وممتعة مع الفكر النحوى عند ابن مضاء وما قامت عليه من دراسات أحمد الله أن علمنا ما لم نكن نعلم فيها ويجدر بى أن أسجل أهم نتائج هذا البحث وذلك على النحو التالى :

١- على الرغم من أن ابن مضاء مسبوق إلى أفكاره إلا أنه له الفضل فى جمع هذه الأفكار التى يساند بعضها البعض لعمل منهج ميسر للنحو .

٢- نظرية العامل مبدأ اعتباري وضعه النحاة أما نسبة العمل أحيانا إلى اللفظ وأحينا إلى المتكلم فذلك شئ تواضعوا عليه .

٣- كان لشغف بعض العلماء بالتعليل واختراعه كالأعلم الشنتمرى والسهيلى وما ترتب عليه من تصاعد عدة العلل رد فعل عند ابن مضاء حيث دعا إلى إسقاط العلل الثوانى والثوالث تابعا فى ذلك لابن جنى وابن حزم وابن سنان الخفاجى .

٤- التمارين الافتراضية لا تدعو إليها ضرورة وقد سبق ابن مضاء إلى القول بعدم إعارتها الاهتمام الإمام عبد القاهر الجرجانى .

٥- انقسم الباحثون إلى مؤيدين ومعارضين نحو القضية الكبرى فى الموضوع وهى قضية العامل . ولم يكن التأييد أو المعارضة للقضية من حيث هى قضية ولكن من حيث كونها فكرا جديدا لم يكن النحاة يلتفتون إليه من قبل أم هو ما كان يعنى النحاة لكون مبدأ العامل عندهم شيئا اعتباريا .

٦- قامت عدة دراسات كنتيجة حتمية لنشر هذا الفكر تدور كلها فى فلك واحد وهو تجديد النحو .

الحمد لله حق حمده وكما ينبغى لجلال وجهه
والصلاة والسلام على محمد نبيه وعبده

الباحثة